

تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية على النسق الثوري العربي (احتمال انبعاث موجة جديدة منه)

محمد العويضي*

ملخص:

تبحث هذه الدراسة التدهور الذي أفرزته الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة (أزمة كوفيد-١٩ لعام ٢٠٢٠، وأزمة التضخم العالمي التي برزت مطلع العام ٢٠٢٢) في الأوضاع المعيشية لشعوب الدول العربية غير النفطية، منظورا إليه من زاوية التأثير الذي يمكن أن يحدثه في النسق الثوري العربي، وتحديدًا في إمكانية الدفع بالأخير إلى التبلور في شكل موجة جديدة من الثورات العربية، يمكن الاستدلال عن قرب اندلاعها بمؤشرات مؤشرات إحصائية دالة، تتعلق بتفاقم معدلات الفقر والبطالة التي أحدثتها هذه الأزمات، وذلك حتى يتسنى تفادي عنصر المفاجأة الذي ميز اندلاع موجتين ٢٠١١ و٢٠١٨. وتكشف الدراسة أن تزامن تدني القدرة المعيشية، وتراجع الدخل وفرص الشغل لدى شعوب الدول العربية غير النفطية، نتيجة تأثرها بالأزميتين الاقتصاديتين السابقتين، مع الحصيلة السياسية والتنموية الهزيلة للموجتين الثورتين السابقتين من الربيع العربي، يقوي بلا شك من احتمال استعادة الشعوب العربية للخط الثوري على أنظمتها السياسية التي عجزت عن صيانة أمنها الغذائي واستقرارها الوظيفي. وبالتالي تكون الأزمات الاقتصادية العالمية التي توالى مؤخرًا سببا رئيسيا في اتّساع الهوة بين الحكام والمحكومين في المنطقة العربية، والذي غالبا ما سينتهي بانبعاث موجة ثورية جديدة من الثورات العربية.

الكلمات المفتاحية: أزمة التضخم العالمي - الموجة الثورية العربية الثانية - المنطقة العربية - الفقر والبطالة.

Abstract :

This study examines the deterioration caused by the recent global economic crises (the Covid-19 crisis of 2020 and the global inflation crisis that emerged in early 2022) in the living conditions of the peoples of the non-oil Arab countries, viewed

(* أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس-المغرب .

from the angle of the impact that it can have on the Arab revolutionary system, specifically on the possibility of pushing the latter to be crystallized in the form of a new wave of Arab revolutions, that can be inferred by expressive statistical indicators related to the exacerbation of poverty and unemployment rates caused by these crises, aiming to avoid the element of surprise that characterized the outbreak of the 2011 and 2018 waves. The study reveals that the coincidence of the decline in livelihood capacity and the low income and employment opportunities among the peoples of the non-oil Arab countries, as a result of their impact on the previous two economic crises, with the meagre political and development outcome of the previous two waves of the Arab Spring, undoubtedly strengthens the possibility that the Arab peoples will regain the revolutionary line over their political regimes that were unable to maintain their food security and employment stability. Thus, the recent global economic crises are a major reason for the widening gap between the rulers and the ruled in the Arab region, which will often end with the resurgence of a new revolutionary wave of the Arab revolutions.

Keywords: Arab region - The global inflation Crisis- Second Arab revolutionary wave – Poverty and unemployment.

مقدمة:

الثورة هي أحد من المواضيع الجدلية في العلوم الاجتماعية التي تباينت حولها آراء الباحثين تعريفاً وتوصيفاً لسيرورتها: من دوافعها إلى مآلاتها السياسية والاقتصادية والتنموية، بيد أن التباين الجوهرى الذي تم تسجيله على هذا المستوى؛ تعلق بإمكانية التنبؤ بحدوثها في طور النشاط الذي يسبق اندلاعها، وبالذات حول مدى قابلية أوضاعه السياسية والسوسيو-اقتصادية للقياس والاستدلال عليها بمؤشرات دالة، تكون قادرة عن استشراف مستقبل تطور التحريك الاجتماعى، ومدى قدرته على الانبعاث في شكل مظاهرات واحتجاجات شعبية مناهضة لنمط السلطة السياسية القائم. أو على عكس ذلك، الاستسلام لفكرة أن الحالة الثورية بطبيعتها مفاجئة يصعب التكهن بقرب اندلاعها.

ضمن الجدل السابق، تفاجأ المختصون باندلاع ثورات الربيع العربى في موجتها الأولى لعام ٢٠١١ من تونس، على إثر قيام الشاب محمد البوعزيزى بإضرام النار في نفسه أمام ولاية سيدي بوزيد، احتجاجاً على مصادرة قوى الشرطة لعربته التي كان يبيع عليها الفواكه والخضر. ولم تمض إلا أسابيع قليلة حتى انتشرت عدوى الثورة

في دول عربية أخرى؛ بداية من مصر، ووصولاً إلى المغرب، والأردن، وليبيا، واليمن، والبحرين، والعراق. وفي موجتها الثانية التي برزت في العام ٢٠١٨ في السودان، وفي العام ٢٠١٩ في الجزائر، على إثر ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وتدهور أوضاع السياسية والاقتصادية في الأولى؛ وبسبب تزامن الرفض الشعبي للولاية الخامسة الرئيس المقعد آنذاك عبد العزيز بوتفليقة مع تردي الأوضاع المعيشية في الثانية. وفي الموجتين معاً، كانت الدراسات الاجتماعية حول المنطقة العربية أبعد ما تكون عن الخوض في إمكانية اندلاعهما، رغم أن الموجة الثانية كانت قد قامت في دولتين كانت الفجوة بين الحاكم والمحكومين فيهما قد بلغت ذروتها، بعد تزامن سوء الأوضاع السوسيو-اقتصادية مع انشغال القوى السياسية المحتكرة للسلطة بالحفاظ على استقراره السياسي؛ عوض الاهتمام بتخفيف عناء شعوبها.

وفي محاولة لتجاوز عنصر المفاجأة الذي وسم الموجتين السابقتين من الثورات العربية، تحاول هذه الدراسة تأصيل منظور تنبؤي (احتمالي) حول موجة نعتقد، كما آخرين، أنها آتية مستقبلاً^(١)، يركز على استشراف دور تدهور الأوضاع السوسيو-اقتصادية في تحفيز الدافع الثوري للشعوب العربية، انطلاقاً من فحص تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية التي انتشرت بين ٢٠٢٠ و٢٠٢٢ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية في مجموعة من الدول العربية، خاصة منها غير النفطية. والمقصود هنا بالذات؛ الأزمة الاقتصادية العالمية التي صاحبت انتشار كوفيد-١٩ في مطلع العام ٢٠٢٠، وأزمة التضخم العالمي التي صاحبت اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية منذ مطلع العام ٢٠٢٢. في هذا السياق، تحاول هذه الدراسة الإجابة عن سؤال مفاده: إذا كانت العلوم الاجتماعية قد أبانت عن عجزها في التنبؤ بموجتي ٢٠١١ و٢٠١٨ من الثورات العربية، أو على الأقل تجاهلت مسألة التنبؤ، فكيف يمكن اليوم تجاوز هذا العجز-أو التجاهل- انطلاقاً من تمحيص التدهور السوسيو اقتصادي الذي أحدثته الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة (أزمتي ٢٠٢٠ و٢٠٢٢) في الدول العربية غير النفطية، ومدى احتمالية تسببه في انبعاث موجة جديدة من الثورات العربية.

منهجياً؛ تعتمد الدراسة مجموعة من مناهج التحليل السياسي، وإن كان يغلب عليها التحليل المقارن، والتحليل باستقراء المؤشرات الاستدلالية المتوصل إليها عن طريق استثمار المنهج الكمي في تتبع الأوضاع السوسيو-اقتصادية التي خلفتها الأزمة الاقتصادية العالمية على الأوضاع المعيشية للشعوب العربية، اعتماداً على بعض المؤشرات الدالة؛ كمعدلات الفقر والبطالة وغلاء الأسعار، باعتبارها كانت من بين الدوافع الرئيسية لاندلاع الموجتين السابقتين من الربيع العربي.

أولاً: المرجعيات النظرية المؤطرة للتنبؤ بالانتفاضات والثورات في السياقين العالمي والعربي

من المفيد قبل مساجلة منظورات تنبؤ العلوم الإنسانية بالثورات الشعبية، التمييز بين أسباب اندلاع ثورات سابقة والتنبؤ بحدوث أخرى مستقبلاً؛ ذلك أن تحديد أسباب اندلاع ثورة معينة يتم في وقت لاحق لاندلاعها، ولا يتبغي سوى تفكيك العوامل والملايسات التي أفرزتها، في حين أن التنبؤ بحدوث ثورة، هو منظور أشمل، ينطلق من تشخيص الاضطراب السياسي، أو السوسيو-اقتصادي المعاش في مركب الدولة-الشعب، بغية التوصل إلى نموذج توقعي مدروس لإمكانية تحوله مستقبلاً في شكل ثورة شعبية، أو فقط لإبراز احتمال اندلاعها من بين مجموعة من الاحتمالات التي من الممكن أن يؤول إليها الوضع المضطرب عندما يزداد تدهورا وترديا. وهنا بالذات، يثار التساؤل الجوهرى الذى قاربت به العلوم الاجتماعية ظاهرة التنبؤ بالثورات، ومفاده: متى تتحرك الشعوب للثورة أو الانتفاض على حكامها؟ وبعبارة أخرى ما هي ملامح الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تدفع شعبا ما للثورة على حاكمه؟.

للإجابة عن السؤال السابق، اتخذ الباحثون من الثورات التاريخية (الفرنسية، والبلشفية، والإيرانية...) عدة بحثية لاستخلاص نماذج توقعية لحركية الشعوب ضد النظم السياسية القائمة، وقد انساق معظمهم إلى اعتبار أن مبعث أي فعل احتجاجي أو ثوري شعبي يكمن في اتساع الهوة بين الحكام والمحكومين، نتيجة تأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمحكومين، والاحتكار القسري للسلطة السياسية من طرف الحكام. تفاعلا مع هذه الحالة، ركز بعض الباحثين على الجانب السياسي منها في توصيف التحرك الاحتجاجي للمحكومين ضد الوضع القائم، معتبرين أنه يتميّز بافتقاد الدولة لوسائل التعبير السلمى عن المطالب، كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية وهيئات المجتمع المدني...، هو الذى يدفع المحكومين إلى التحرك الثوري لتغيير الأوضاع تغييرا جذريا^(٢)، في حين أرجع تيار آخر من الباحثين تحرك الجماهير إلى تردّي أوضاعها الاقتصادية-الاجتماعية بفعل فشل السياسات التنموية التي انتهجها الحكام المهيمنون على السلطة، وفي هذا الإطار كان **سامويل هنتغتون** (Samuel Huntington) قد أكد أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع؛ تقوى ديناميته التحريكية في مواجهة النظام السياسي القائم، وقد تصل قوة التحريك إلى الثورة على هذا النظام^(٣).

ولأن حركة التاريخ أثبتت أن اتساع الهوة بين الحكام والمحكومين بتجلياته السياسية والاقتصادية الاجتماعية لم يكن على الدوام محركا كافيا للمحكومين ضد

حكامهم، بل ولم يحركهم إلا في حالات خاصة، تداخلت فيها عوامل مؤسسية بأخرى نخبوية وتاريخية^(٤)، كان من اللازم التحلي بنوع من الحذر والصرامة في التوصيف المسبق للحالة الثورية للشعوب، لكن دونما الاستسلام إلى فكرة استحالة التنبؤ بالثورات التي أصلها **شارل كورزمان** (Charles Kurzman) في دراسته للثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩^(٥)، عندما عارض محاولات الباحثين لإعادة تشكيل خطاطات سببية (السبب-النتيجة) مستلهمة من دراسة الثورات السابقة، يراد منها تحديد العوامل المحفزة للحالة الثورية لدى شعوب أخرى قبل إقدامها على الثورة، مؤكداً أن الخطاطات التشخيصية تبنى بأثر رجعي على أساس التجارب الثورية السابقة، في حين أن الحالة الثورية هي واقع طبيعي يتحقق حسب ظروفه ومتحركاته الخاصة، لا تتضح أسبابها المعقدة إلا في وقت لاحق لاندلاعها. وقد تأثر بأفكار كورزمان عدد مهم من الباحثين، على غرار **نيكي كيدي** (Niki Keddie) الذي دافع عن فكرة عدم تماثل النتيجة والأسباب في الأحداث ذات العواقب الوخيمة كالثورة^(٦)، معتبرا أنها ظاهرة مهمة ومعقدة لا يمكن أن تندلع نتيجة عوامل ذات أهمية تضاهيها، ومتوقعة قبلا، وقد وافقه الرأي **تيمور كوران** (TimurKuran) في الهندسة النظرية التي وضعها للثورات السياسية غير المتوقعة، عندما أكد أن الثورة على أهميتها يمكن أن تندلع نتيجة دافع صغير، من شأنه أن يقوي موقع المعارضة، ويغير التفضيلات السياسية العامة للشعوب، إلى الحد الذي يؤدي إلى انهيار نظام سياسي كان يبدو صلبا من قبل^(٧). وبالتالي، يبدو من غير العقلاني، حسب هذا التيار، أن تجهد العلوم الاجتماعية نفسها في مسألة التنبؤ بالثورات؛ ببساطة لأنها من الظواهر الاجتماعية التي لا تنضبط لمبدأ الترابط الخطي لعواملها^(٨)، حيث تتخذ الأخيرة مسارات متشعبة ومتباينة، مظهرها البارز استحالة ضبط تحولات الاحتكاكات التي تجري بين مختلف الفاعلين من الحاكمين والمحكومين قبل اندلاع الثورة.

على خلاف التصور السابق، دافع تيار آخر من الباحثين عن قدرة العلوم الاجتماعية على التنبؤ بالثورات، منطلقين من تشخيص أسباب الثورات التاريخية السابقة، كما أجملها هنتغتون في الترددي السياسي والسوسيو اقتصادي الحاصل عند الشعوب، ومدى مماثلتها للواقع المعاش لشعوب الدول المنتظر انفجارها ثوريا. وقد تزعم هذا التيار الباحث **جاك أندرو غولدستون** (Jack Andrew Goldstone) الذي أكد أن التنبؤ بالثورة ممكن، وتتم نمذجته إذا توافرت في نفس الوقت ثلاثة شروط مستمدة من تحليل تجارب الثورات السابقة، وهي:

– فقدان الدولة لفاعليتها في إدارة الموارد، ولقدرتها على ضمان ولاء جميع الفاعلين لها.

- وجود خلافات بين نخب الدولة، واحتدام التنافس بينها.

- وجود طيف أو أطراف من الشعب في حالة حركية احتجاجية^(٩).

اعتقد غولدستون أنه ببلوغ شعب ما الحالة الثورية يكون قد مر بمسار انتقالي متكون من حلقات متلاحقة ومرتبطة؛ تبتدئ حلقاته الأولى بالتحول من حالة سياسية ومجتمعية تغيب فيها الشروط الثلاثة المحفزة للفعل الثوري، أو على الأقل وجودها بشكل غير حاد، إلى حلقاته الأخيرة المتسمة بنضوج الشروط الثلاثة، وفق ما يسميه بالانتقال من حالة الاستقرار السياسي والمجتمعي إلى الحالة الثورية أو الوضع الثوري. وحيث يلاحظ نوع من القصور في المسار الثوري الذي حاول غولدستون رسمه، وبالضبط في حلقاته الأخيرة التي اعتبرها إرهاص ثوري يمكن التنبؤ به، ذلك أن انتقالاً من النوع الذي رسمه لا يكفي لاستخلاص نموذج تنبئي صارم بظهور وضع ثوري، إذا لم يتوافر فيه شرط التعبئة المجتمعية للثورة. ولتجاوز هذا القصور، اهتدى **سيدني تاروو** (Sidney Tarrow) إلى مقارنة الفرص السياسية التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين، في خضم انشغال الباحثين بتفسير النشاط الاحتجاجي للحركات الاجتماعية، وإذا كانت المقاربة تعتبر أن أي حركة اجتماعية تتعرض للقمع والإقصاء، ستستغل أي انفتاح سياسي في البيئة السياسية المحيطة بها، لتعزيز نفوذها وأدوارها في الفضاء العام، إلى الحد الذي يسمح لها بترويج أيديولوجيتها السياسية، وتعبئة مؤيديها ومناصريها حتى تتمكن من ممارسة الضغط على القوى السياسية الأخرى المنافسة لها التي لا تجد بدا من القبول بها طرفاً فاعلاً في الفضاء العام، فإن تاروو قد اهتم بدراسة الحركات الاجتماعية من منظور زمني ممتد، يرصد تطور أي حركة اجتماعية، أو مجموعات الحركات الاجتماعية في خضم تقلبات السياق السياسي للدولة، على مدى زمني متوسط وطويل، قد تتحقق الحالة الثورية حسب حدة الاحتكاك بين أربعة عناصر: درجة انفتاح أو انغلاق المؤسسات السياسية، استقرار أو عدم استقرار التحالفات السياسية، وجود أو غياب حلفاء داعمين للحركة، وجود صراعات أو انقسامات بين النخب^(١٠). لكن اجتهاد تاروو القيم تعرض بدوره للانتقاد في الشق المرتبط بصعوبة توقع عناصر انفتاح بنية الفرص السياسية بشكل مسبق (apriori)، ذلك أن أي أحداث أو عمليات اجتماعية تنتشر في نطاق واسع، من شأنها تغيير هيكل السلطة السياسية، إلى درجة تغيير توقعات الفرص السياسية.

على المستوى العربي الخالص، تفتقر الدراسات الأكاديمية ذات الاهتمام بقضايا العالم العربي لرصيد نظيري حول التنبؤ بحدوث انتفاضات أو ثورات عربية، رغم أن التاريخ العربي المعاصر حفل بعدد لا يستهان به من الاحتجاجات والثورات،

والتي لم تكن تخرج في معظمها عن نمطي العدوى والانتشار. قامت أكثرها تحت دوافع سوسيو اقتصادية، لمناهضة تفاقم مشكلات الجوع والفقر، فسميت "ثورات جياح"، أو "ثورات من أجل الخبز"، كالانتفاضات التي عرفتها مصر في العام ١٩٧٧، والسودان في العام ١٩٨٢، وتونس والمغرب في العام ١٩٨٤، ثم الأردن عامي ١٩٨٩، و ١٩٩٦^(١١). لكن هذا التاريخ المرصود لم يلق الاهتمام الأمثل من جانب العلوم الاجتماعية الباحثة في القضايا العربية، من حيث بحثه أولاً؛ ثم استثماره بعد ذلك في وضع نماذج تنبؤية لأفق التحولات الاجتماعية والسياسية الجارية في المنطقة العربية، بما في ذلك احتمال وقوع ثورة حسب تعبير عزمي بشارة الذي وجدناه أكثر الباحثين حماساً لفكرة تحليل بنية الثورات العربية، لاستثمار نتائجها في صياغة نظرية شاملة بشأنها، إذا لم تتمكن من التنبؤ بشكل علمي بوقوعها مستقبلاً، فإنها على الأقل ستمكن من ترجيح احتمال وقوعها، ولكن كاحتمال فقط^(١٢).

في ظل العوز التنظيري حول احتمالية اندلاع الثورة في العالم العربي، فوجئ المهتمون بدراسة المنطقة العربية باندلاع الانتفاضات العربية في عام ٢٠١١، رغم أن أحد الباحثين حاول نفي عنصر المفاجأة في اندلاعها، عندما أكد أن المنطقة كانت قبيل ذلك بسنوات قليلة؛ قابعة تحت جملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت توحى بإمكانية التنبؤ باندلاع هذه الانتفاضات^(١٣). فيما جاء الانتقاد اللاذع الذي وجهه الرئيس الأمريكي آنذاك، **باراك أوباما** (Barack Obama) للباحثين من خبراء الاستخبارات الأمريكية المتخصصين في الشؤون العربية؛ بسبب فشلهم في التنبؤ بحدوث هذه الانتفاضات والثورات، بمثابة انتقاد لقصور العلوم الاجتماعية في التنبؤ بالثورات العربية لعام ٢٠١١، خاصة وأن دائرة الاستبعاد والإقصاء الاجتماعيين كانت ملاحظة بدقة في معظم الدول العربية غير النفطية في السنوات القليلة التي سبقت اندلاع الثورات. تفاعلاً مع ذلك، كان الباحث **زولتان باراني** (Zoltan Barany) سباقاً إلى التفاعل بسرعة مع انتقادات الرئيس الأمريكي، مثيراً إشكالية قصور العلوم الاجتماعية في التنبؤ بالثورات العربية، والتي قادته إلى تقفي عوامل القصور لدى الباحثين المختصين في الشؤون العربية لدى الاستخبارات الأمريكية؛ مورداً أنهم أكدوا له بأنهم كانوا على معرفة وثيقة بالمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكامنة في مجتمعات الدول التي اندلعت فيها الثورات، إلا أنهم لم يقدروا إلى أي حد اقترب الغليان المجتمعي من السطح^(١٤)، أي اللحظة المناسبة التي ستفجر فيها الأوضاع. وقد استفاد باحثون آخرون في تمحيص أسباب فشل العلوم الاجتماعية في التنبؤ بالثورات العربية في ٢٠١١، من قبيل **غريغوري غوز الثالث** (Gregory Gause III) الذي خلص إلى أن

الفشل نبع من المنظور العام الذي أطر دراسات الشرق الأوسط في الدول الغربية، حيث اهتمت غالبية الدراسات ببحث ظاهرة استقرار النظم السلطوية، وتجاهلت بشكل مطلق دور التحولات المجتمعية وإمكانيتها في تقويض هذا الاستقرار، وبشكل خاص تحولات موقع القوى الاجتماعية (النخب السياسية والاجتماعية) من الظاهرة السلطوية؛ والتي ثبت عمليا بأنها كانت هي المحرك الحقيقي لثورات ٢٠١١^(١٥). ومعنى كل ذلك، أن الدراسات التي اهتمت بالدول العربية خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي، كانت تركّز على قضايا السلطة والحكم، منظورا إليهما من المدخل السلطوي المثبت لعوامل استقرار النظم العربية، دون إيلاء قضايا العطل التنموي، والغضب الشعبي منه الاهتمام الكافي. فيما ركزت الأبحاث بعد ذلك؛ على البعد المؤسسي الضامن لاستقرار هذه النظم، فراحت تشرح القدرات المؤسسية والبنى التنظيمية البيروقراطية والأمنية الضامنة لاستقرار هذه النظم^(١٦). وهو ما يدل على أن الباحثين في القضايا العربية إلى حدود إقدام محمد البوعزيزي على إحراق نفسه، كانوا على قناعة بأن القدرات الأمنية والعسكرية التي تحوزها النظم العربية، إضافة إلى قدرتها على ضبط تعددية الهيكل الاجتماعي لمجتمعاتها إثنيا وطائفا ومناطقيا، كانت بمثابة عوامل تضمن لها حيازة السلطة السياسية، وقمع كل حركة سياسية واجتماعية مناهضة لها.

لمساجلة النسق الإدراكي المستسلم لأطروحة "الاستقرار في ظل السلطوية" الذي كان مسيطرا على الباحثين في الشؤون العربية قبل اندلاع ثورات الربيع العربي في موجتها الأولى، كان لا بد من تركيز البحث على الأزمات السوسيو اقتصادية المعبرة عن ضعف التنمية الاجتماعية والبشرية في الدول العربية غير النفطية، باعتبارها عاملا مؤثرا في التحولات السياسية الجارية في هذه الدول، كما اهتم بها باحثون آخرون، تقدمهم الباحث **سيثج. جونس** (Seth G.Jones) الذي كان من أوائل المحذرين من مآلات الثورات العربية بعد مرور سنتين فقط على اندلاعها، حين أكد في العام ٢٠١٣، بأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أفرزها ربيع ٢٠١١، هزيلة وسيئة في سائر تحولاتها ومؤشراتها، متنبئاً بأن عواصف التحرك الشعبي تلوح في الأفق^(١٧). ودفاعا عن الطرح نفسه، استحضر الصحفي السياسي المتخصص في قضايا الشرق الأوسط **ديفيد هيرست** (David Hearst) فرضية "استمرارية النسق الثوري في العالم العربي" في خضم تفاعله في العام ٢٠٢١ مع سقوط آخر القوى السياسية العربية التي جاءت بها الموجة الأولى من الربيع العربي، حين أكد أن العالم العربي شهد خلال هذا العام استبعاد كل الحكومات والبرلمانات، والقوى السياسية التي بلغت السلطة عن طريق صناديق الاقتراع، وهو

ما شكل في نظره " جنازة لموجة ٢٠١١ من الربيع العربي "، والتي على أنقاضها ستنبعث موجة ثورية جديدة، مؤكداً أن ما حدث قبل عشرة أعوام كان فقط الفصل الأول من النسق الثوري العربي، وأن الفصل الثاني في الطريق، لاستكمال ما بدأه الفصل الأول عام ٢٠١١^(١٨). نفس الأطروحة دافع عنها أيضاً فريق من الباحثين في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، بقيادة الباحث **ديفيد شينكر** (David Schenker)، وهو يدافع عن نبوءة " قدوم موجة عاجلة من الربيع العربي "، معتبرين أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت قد أشعلت فتيل الاحتجاجات في ٢٠١١، ما تزال نفسها قائمة بعد انقضاء حوالي عقد من الزمن على الموجة الأولى، أو زادت سوء في كثير من الدول ما بين ٢٠١٩ و ٢٠٢١^(١٩)، مدعين أطروحتهم بمؤشر التزايد المستمر للاحتجاجات الشعبية في عدد مهم من الدول العربية، كالجزائر وتونس والعراق ولبنان.

هكذا، وفي خضم التحول الكبير الذي عرفته دراسات المنطقة العربية، بانتقالها من دراسة " استقرار النظم السلطوية " إلى دراسة ملايسات وظروف إسقاط هذه النظم عبر الخيار الثوري، فإن ما تعيشه شعوب الدول غير النفطية من أوضاع سوسيو-اقتصادية سيئة جراء تداعيات أزمتي COVID-19 في العام ٢٠٢٠، والتضخم العالمي في العام ٢٠٢٢، تزكي احتمال اندلاع موجة ثالثة من ثورات الربيع العربي، بعد الموجة الثانية التي اندلعت ما بين العامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩ .

ثانياً: مستقبل التحريك الشعبي في الدول العربية غير النفطية بين مطرقة الأزمات الاقتصادية العالمية وسندان ضعف التراكم التنموي.

مما لا شك فيه أن التحريك الاجتماعي العربي في موجتيه الأولى والثانية تميز بضعف التنظيم والتأطير السياسيين، الذين نتجا بدورهما عن محدودية أدوار التنظيمات الواسائطية؛ كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، وفي مقابل ذلك، برز الدور التحريكي للأفراد العاديين الذين تزعموا الاحتجاجات المطالبة بإسقاط نظم سياسية وإصلاح أخرى، حسب ما أسماه أحد الباحثين بالطابع اللاحركي لثورات الربيع العربي^(٢٠). واكتسب هذا الطابع خاصيتين مميزتين في الدول العربية: تمثلت الأولى في كونه عبر عنارفض الشعبي لاستمرارية الأنظمة السياسية القائمة؛ بكلالأنماط السياسية والتنموية التي أقامتها، وتجسدت الثانية في كونه أصبح، منذ نجاح ثورات ٢٠١١، سمة بارزة للإرادة الجمعية للشعوب العربية في جل نشاطها الاحتجاجي والثوري.

وتسليماً بالخاصية الثانية، وبالأطروحة القائلة بأن الدول العربية تجتاز سياقاً تغييرياً ثورياً لم تنته بعد حلقاته، كما عرضناها نظرياً، يمكن تدعيم فكرة احتمال

انبعاث حلقة جديدة من الثورات العربية؛ إذا ما توفرت عوامل سياسية واقتصادية-اجتماعية من شأنها تحفيز الحالة الثورية لدى فئات عريضة من الشعوب العربية. ونعتقد أن تأثير التداعيات السلبية للأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة على الحياة المعيشية للمواطن العربي، بداية من الأزمة الاقتصادية التي صاحبت انتشار فيروس كورونا عام ٢٠٢٠، وبعدها أزمة التضخم العالمي التي انتشرت مع مطلع العام ٢٠٢٢، من شأن تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية زيادة تأزيم الوضع المعيشي-الهش أصلاً- لدى العديد من الشعوب العربية (خاصة الشعوب الثائرة في ربيع ٢٠١١).

١- تداعيات أزمات الاقتصاد العالمي على حركية الشعوب العربية:

الفقر والهشاشة كمحفزات ثورية

ليس من اليسير التأريخ لبداية التفاعل المباشر بين الأزمات الاقتصادية العالمية والتحرك الاجتماعي في الحالة العربية؛ لكن هذا لن يمنعنا من تتبع طبيعة هذا التفاعل، المتعلقة بالأزمات الاقتصادية العالمية التي نشبت في العقد الأولين من القرن الحالي. وفي هذا السياق، امتدت التداعيات السوسيو-اقتصادية للأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، لتعمق سوء الأوضاع المعيشية لعدد مهم من الشعوب العربية؛ حيث دفعتها في كل من البحرين والأردن ومصر ولبنان والمغرب والسعودية واليمن للاحتجاج ضد تدهور أوضاعها، وكمثال على ذلك، شهدت لبنان، بداية من نهاية يناير ٢٠٠٨، اندلاع مظاهرات حاشدة ضد نقص الخبز والزيادة في أسعار الغذاء، وكذلك عرفت مصر انتشار أعمال الشغب في الشوارع؛ تحت تأثير نفس السبب المتعلق بارتفاع أسعار الغذاء، أودت بحياة ١١ شخصاً^(٢١).

وفي هذا السياق، غالباً ما تجاهل الباحثون لثورات الربيع العربي لعام ٢٠١١، تأثير الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ في تسريع اندلاعها، خاصة وأن فحص الواقع الاقتصادي بعائده التتموية في الدول التي انطلقت منها شرارة الثورات، توضح أنها كانت تصنف آنذاك ضمن الدول التي عانت من ارتفاع أسعار الغذاء الذي خلفته الأزمة. وفي هذا السياق، وجبت الإشارة إلى أن اقتصاد كل من مصر وتونس كان أشد ارتباطاً بالاقتصاديات الغربية، دولاراً وتكتلات وشركات عبر وطنية، فلما ضربت الأزمة هؤلاء الفاعلين، انخفضت استثماراتهم المباشرة في الدولتين، وكذلك تراجعت صادرات البلدين نحو هؤلاء الشركاء؛ ونتيجة ذلك، تراجعت مداخلك الدولتين كثيراً إلى درجة أن أصبحتا غير قادرتين على تمويل مشاريعهما التتموية، حتى أن باحثاً كسمير العيطة Samir Aita، كان قد استنتج أن انخفاض تحويلات مهاجري الدولتين التي كانت تشكل حوالي ١٢٪ من ناتجهما الداخلي الخام، بحوالي ١٠٪ جراء

تراجع مداخلكم في الدول الغربية التي يقيمون بها، كان قد تسبب في تفاقم سوء الأوضاع السوسيو-اقتصادية بالدولتين، وهو ما شكل في نظره أحد بواعث اندلاع الاحتجاجات الشعبية فيهما في العام ٢٠١١ (٢٢). فيما توصل باحث آخر إلى أن عجز الدولة المصرية عن التدخل للرفع من الأجور لمواجهة الارتفاع الكبير في أسعار المواد البترولية، والمواد الغذائية الأساسية التي أفرزتها أزمة ٢٠٠٨؛ كان أحد الأسباب المباشرة للانفجار الشعبي في بداية العام ٢٠١١ (٢٣).

لقد عانت عديد من الدول العربية، كتونس ومصر والمغرب، من الأوضاع الاقتصادية السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، حين أدت إلى تراجع حجم الاستثمارات المباشرة القادمة إليها من الدول الغربية، وتراجع تحويلات مهاجريها القاطنين بهذه الدول، وتباطؤ حركة السياحة الدولية المتجهة نحوها كذلك. وكلها عوامل ساهمت في تقليص المداخيل المالية لهذه الدول في السنوات الأولى التي تلت الأزمة، مما جعلها غير قادرة على مواجهة المتطلبات السوسيو-اقتصادية التي أفرزتها هذه الأزمة، خاصة فيما يتعلق بدعم القدرة الشرائية للمواطنين للحد من ارتفاع أسعار المواد الأساسية البترولية والغذائية، ثم تمويل المشاريع التنموية المتعلقة بالصحة والتعليم. أما فيما يتعلق بالتأثير المباشر للأزمة على التنمية الاقتصادية؛ فوجب التذكير بأن الأزمة كانت سببا رئيسا في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل البطالة في الدول الثلاث، وهو ما عمق من حدة الفوارق الاجتماعية بين شعوبها، دافعة بالفئات المتضررة إلى سلك طريق الثورة والانتفاض على حكوماتها عام ٢٠١١ (٢٤).

للتحقق من صدقية الفكرة السابقة؛ تم الرجوع إلى مجموعة من التحذيرات من الاضطرابات الاجتماعية التي سبق ووجهت للدول النامية المتأثرة بأزمة ٢٠٠٨، بما في ذلك الدول العربية، سواء منها التي صدرت عن مختصين في العلوم الاجتماعية؛ أو تلكم التي صدرت عن فاعلين سياسيين. فعلى المستوى الأول، كان الباحثان **دريك هيدي وشنجن فان** (Derek Headey and Shenggen Fan) من أوائل المهتمين بدراسة الركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة على الدول النامية، وقد توصلا إلى أن هذه الدول مرشحة للانزلاق إلى اضطراب اجتماعي جراء معاناتها من ارتفاع البطالة، وأسعار المواد الغذائية (٢٥). التأكيد نفسه، صدر عن فريق من الباحثين تكون من: **ماركو لاجي وكارلا بيرتران ويانير باريام** (Marco Lagi, Karla Z. Bertrand, et Yaneer Bar-Yam)، الذين أجمعوا على أن أزمة الغذاء التي تفاقمت في الدول العربية بعد أزمة ٢٠٠٨؛ نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ كانت من بين أهم الدوافع التي أشعلت ثورات الربيع العربي في مطلع العام ٢٠١١ (٢٦). أما على الصعيد السياسي

المؤسسي، فلا يمكن تجاهل تنبؤ **جاك ضيوف** (Jacques Diouf) الأمين العام لمنظمة التغذية والزراعة (FAO) آنذاك، بإمكانية بروز حركات شعبية في الدول النامية التي ستواصل فيها أثمانه الغذاء ارتفاعها^(٢٧). لقد جاء اندلاع الثورات العربية، بعد مرور أقل من سنتين على صدور التحذيرات من مخلفات الأزمة العالمية لعام ٢٠٠٨، لتؤكد على أن الأزمة لعبت دوراً غير هين في تردي الأوضاع المعيشية لبعض الشعوب العربية، وبالتالي دفعها إلى سلك الخيار الثوري منذ بداية العام ٢٠١١، وخير دليل على ذلك أن دولة كالسعودية لم تنجح في منع تمدد الثورة إلى داخلها، إلا بإقدامها على تخصيص ١٢٨,٦ مليار دولار (٨٤٪ من الإنفاق الحكومي لعام ٢٠١١) لدعم القدرة الشرائية لمواطنيها، شملت زيادة تعويضات الضمان الاجتماعي، ورفع أجور القطاع العام، واستحقاقات البطالة، وصندوق الإسكان الاجتماعي^(٢٨).

أما فيما يخص الأزمة الاقتصادية العالمية التي صاحبت انتشار فيروس Covid-19 في مطلع العام ٢٠٢٠، فلم تسلم الدول العربية من تداعياتها الاقتصادية والسوسيو-اقتصادية، وخاصة منها الدول التي انفجرت منها الثورات والانتفاضات العربية في العام ٢٠١١، يكفي الإشارة هنا إلى الجرد الإحصائي المثبت لهذه التداعيات، في التقرير الذي أعده خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA) أربعة أشهر فقط على اندلاع الأزمة؛ حين أكدوا على أن الدول العربية مجتمعة ستفقد أكثر من ٤٢ مليار دولار من ناتجها الداخلي الخام، وأكثر من ١,٧ مليون منصب شغل مع متم العام ٢٠٢٠^(٢٩)، كما أكد تقرير إنذاري صدر عن منظمة الأمم المتحدة، على أن الأزمة في عامها الأول ستلقي بحوالي ١٤,٣ مليون شخص عربي جديد إلى ما تحت عتبة الفقر الوطني، وهي تحتم كذلك تقديم مساعدات إنسانية عاجلة لأكثر من ٥٥ مليوناً آخرين موجودين في وضعية أكثر هشاشة قبل اندلاع الأزمة^(٣٠).

في الجانب المتعلق بتأثير الأزمة على الفعل الاحتجاجي العربي، لا بد من الإشارة إلى أن مواجهة انتشار فيروس (Covid-19)، كانت قد اقتضت من الحكومات التدخل بسن إجراءات وقائية؛ كان أهمها فرض إلزامية التباعد الاجتماعي، على غرار منع التجمعات والتظاهرات الشعبية، إلا أن هذا الإجراء لم يحل دون إقدام الفئات المتضررة من الفقر والبطالة وفقدان الدخل، نتيجة الأزمة، من الانخراط في احتجاجات شعبية، صحيح أنها كانت محدودة على مستوى الحشد الشعبي، إلا أنها عبرت عن السخط المجتمعي من ضعف استجابة الحكومات لمخلفات الأزمة، في كل ما تعلق بتوفير الحماية الاجتماعية للأشخاص الذين تضررت دخولهم؛ حدث ذلك في كل من المغرب والجزائر والعراق ولبنان، غير أن أهمها على الإطلاق تمثل في

الاحتجاجات التي اندلعت في تونس مع مطلع العام ٢٠٢١، بزعامة فئات اجتماعية من مشارب فكرية وسياسية مختلفة، وُحِدَ بينها تدهور أوضاعها السوسيو-اقتصادية. (٣١)

إجمالاً، أثرت الأزمات الاقتصادية العالمية السابقة سلباً على الأوضاع السوسيو-اقتصادية للدول العربية غير النفطية، حيث مست التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى لهذه الدول؛ سواء تعلق الأمر بتخفيض معدل النمو الاقتصادي، أو زيادة الارتهان للمديونية الخارجية، أو رفع معدل البطالة. وهي عوامل انعكست سلباً على توزيع الثروة في هذه الدول، بحيث عجز إنفاقها الاجتماعي الموجه إلى الحماية الاجتماعية والصحة والتعليم عن سد الاحتياجات الاجتماعية التي أفرزتها الأزمات المتتالية، ولكي نتبع عن كثب هذا العجز وقدرته على بعث حركات اجتماعية مستقبلاً، كان من اللازم بحث التداعيات السوسيو-اقتصادية لأزمة التضخم العالمي الجارية حالياً على الشعوب العربية.

٢- محدودية استجابات الحكومات للتخفيف من أزمة التضخم وإثارته للاحتجاج الشعبي في الدول العربية غير النفطية

كان من نتائج الانفتاح الكبير للاقتصادات العربية على الأسواق الدولية؛ أن أصبح جزء مهم من نموها الاقتصادي والتنموي مرتبط بتحولات هذه الأسواق، فهو يزدهر كلما ازدهرت، ويتعطل كلما تأزمت. من هذا المنطلق، ضربت أزمة التضخم العالمي لعام ٢٠٢٢ عميقاً التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية غير النفطية، محدثة خلافاً في مختلف مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية. تزامناً مع ذلك؛ سجل تقرير البنك العالمي "الآفاق الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٢٢"، أن مسار تعافي الدول العربية المستوردة للنفط من تداعيات أزمة ٢٠٢٠، لم يكتب له النجاح؛ بسبب تأثرها مرة أخرى بأزمة التضخم العالمي التي انتشرت مع مطلع العام ٢٠٢٢. مورداً أن الأسواق الداخلية للدول العربية، قد شهدت ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية والبتروولية؛ بسبب تأثرها بارتفاع أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية؛ ما أدى إلى تراجع القدرة المعيشية لفئات عريضة من مواطني هذه الدول، وهي القدرة التي كانت متدنية أصلاً تحت تأثير تداعيات أزمة كورونا، وهي الحالة التي تفسر مثلاً؛ ارتفاع معدل البطالة في هذه الدول إلى مستويات مرتفعة (٣٢)، نستوضحها عن قرب، في بعض الدول، اعتماداً على تتبع تطورها الكمي بالموازاة مع ارتفاع معدل التضخم، منطلقين من اعتبار الارتفاع المتزامن لكل من معدل التضخم ومعدل البطالة في أي دولة، هو أحد المؤشرات الدالة على انتشار الفقر بين هذه الشعوب، كما يعد سبباً مباشراً في إثارة الاحتجاج والثورة في بعض الدول العربية في ثمانينات

القرن الماضي، فيما عرف "بثورات الخبز" و "ثورات الجياح".
الجدول رقم ١: قياس البطالة ومعدل التضخم في بعض الدول العربية في منتصف
عام ٢٠٢٢ بـ٪

الدولة	معدل البطالة في يونيو ٢٠٢٢	معدل التضخم في يونيو ٢٠٢٢
تونس	١٦,١ ٪ (٣٤)	٨,١ ٪ (٣٣)
مصر	٧,٢ ٪ (٣٦)	١٤,٧ ٪ (٣٥)
الجزائر	٩,٢ ٪ (٣٨)	١٤,٤ ٪ (٣٧)
المغرب	١١,٢ ٪ (٤٠)	٧,٢ ٪ (٣٩)

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على إحصائيات:

- المعهد الوطني للإحصاء بتونس، مؤشرات لشهر يونيو ٢٠٢٢ .
 - البنك المركزي المصري، "معدل التضخم: العام والأساسي-يونيو ٢٠٢٢ .
 - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية، معدل البطالة في الربع الثاني من العام ٢٠٢٢ .
 - مجموعة البنك الدولي، الجزائر: تقرير عن تتبع الوضعية الاقتصادية، تعزيز الصمود في الطور المناسب.
 - المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، مذكرة إخبارية حول مؤشر أثمانه الاستهلاك الخاصة بشهر يونيو ٢٠٢٢ .
 - المندوبية السامية للتخطيط في المغرب، مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل في الربع الثاني من العام ٢٠٢٢ .
- يستنتج من الجدول أعلاه، أن معدل التضخم ارتفع إلى مستويات قياسية في الدول المستهدفة، حيث بلغ إلى حدود يونيو ٢٠٢٢، ما فوق ١٤ في المئة في مصر، وفوق ٩ في المئة في الجزائر، وفوق ٨ في المئة في تونس، وفوق ٧ في المئة في المغرب. وإذا ما استحضرننا حرص الدول الأربع الأخيرة على انتهاج سياسات نقدية ضابطة لمعدل التضخم؛ أمكننا القول إن الارتفاع الوارد إلى هذه الدول من الأسواق العالمية، قد قوض مفعول كل السياسات الاقتصادية التي تنتهجها للتحكم في استقرار أسعار المواد الاستهلاكية، ولعل هذا ما جعلها تبرر الارتفاع الشديد في أسواقها الداخلية بـ "التضخم المستورد" أي القادم من الخارج رغما عن إرادتها.
- ومما يزيد خطورة الانعكاسات السلبية لأزمة التضخم العالمي على الأسواق الداخلية

للدول العربية غير النفطية؛ هو تزامنها مع استفحال أزمة البطالة المرتفعة فيها، حيث تطال أكثر من ١٦٪ من السكان النشطين في تونس، وأكثر من ١٤٪ منهم في الجزائر، وأكثر من ١١٪ منهم في المغرب. فيما يبقى الانخفاض المستمر لمعدل البطالة في مصر أحد العوامل الرئيسية المهددة للغضب الشعبي من ارتفاع الأسعار. أما بخصوص بنية هرم البطالة في الدول الأربع؛ يلاحظ أنها تطال فئتين أكثر من غيرهما: الشباب البالغ بين ١٥ و ٢٤ عاما، والشباب الحاصل على شهادات تعليمية عالية، وفي هذا الإطار سجل تقرير منظمة العمل الدولية " اتجاهات التوظيف العالمية للشباب في ٢٠٢٢ " أن معدل البطالة وسط الشباب في الدول العربية قد بلغ ٢٤,٨ بالمئة خلال منتصف العام ٢٠٢٢، في الوقت الذي يبدو فيه وضع الشابات في سوق الشغل أكثر سوء إذ بلغ معدل البطالة بينهن ٤٢,٥ بالمئة خلال الفترة نفسها، وهو معدل أعلى بنحو ثلاثة أضعاف من المتوسط العالمي لبطالة الشابات (١٤,٥ في المئة).^(٤١) في الجانب المتعلق بالانعكاسات الأزمة على الفقر والهشاشة، لوحظ أن الخطاب الرسمي في الدول المذكورة تجنب الخوض في تقدير حجم تأثيرها على معدلات الفقر والهشاشة داخلها، إلى أن كشفت دراسة صادرة عن البنك العالمي بعض مؤشراتنا الملفتة للانتباه، والتي تفيد؛ أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ستؤدي إلى سقوط حوالي ٢٣ مليون شخص إضافي في الفقر. ولم تكتف الدراسة بتبيان الانعكاسات الأنية لارتفاع الأسعار فحسب؛ بل وحذرت أيضا من تداعياتها المستقبلية أيضا، بتأكيدا على أن أي زيادة في أثمان المواد الغذائية في الدول العربية مقدرة بـ ١٪، من شأنها التسبب في اندحار حوالي مليون شخص إلى عداد الفقراء^(٤٢)، وبإضافة هذا العدد إلى ١٤ مليون شخص كانوا قد اندحروا إلى تحت عتبة الفقر جراء تأثرهم بأزمة كورونا، يرتفع العدد الإجمالي للفقراء في ١٤ دولة عربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض؛ من حوالي ١١٥ مليون شخصا في ٢٠٢٠^(٤٣). إلى حوالي ١٢٦ مليون شخص، حسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة.^(٤٤) وفيما يخص طرائق التعاطي الشعبي مع أزمة التضخم، فقد رفضت معظم الشعوب العربية المتضررة مبرر " التضخم المستورد " الذي لجأت له حكوماتها لإبراء ذمتها من ارتفاع الأسعار في أسواقها الداخلية، معتبرة أن اختباء الحكومات وراء هذا المبرر هو مجرد ذريعة للتنصل من مسؤوليتها في تحسين أوضاعها المعيشية من التدهور. فيما لجأت لمواجهة آثاره الداخلية بالتلويح تارة بالعودة إلى التظاهر والاحتجاج ضد نظمها السياسية، وتارة أخرى بالإقدام على الاحتجاج فعليا. تبلور التهديد في شكل وسوم إلكترونية، طالب نشطاؤها برحيل الحكومات التي لم تقدم على خيار دعم الأسعار، من قبيل، وسم " ارحل أخنوش " في

المغرب، والذي دعا متداولوه رئيس الحكومة المغربي عزيز أخنوش إلى التنحي عن منصبه، وكذلك إلى مقاطعة منتجات بعض الشركات التي ارتفعت أسعار سلعتها، وفي مقدمتها شركة "أفريقيا للمحروقات" التي يمتلكها رئيس الحكومة نفسه^(٤٥). أو وسم "ثورة الغلابة" الذي تداوله النشطاء في مصر، فقد عبر من خلاله النشطاء عن عزمهم الخروج للتظاهر ضد نظام الرئيس السيسي، منددين بفشل نظامه في إدارة أزمة الغلاء وتفشي الفقر^(٤٦).

وقد تميز الموقف الرسمي من دعوات التظاهر بالرفض و التشكيك في أهدافها وأهداف المروجين لها، وتهديد الذين سيشاركون فيها بالاعتقال والحبس، وفي هذا السياق، اعتقل الأمن المصري ثلاثة من صنّاع المحتوى على مواقع التواصل الاجتماعي، قبل أن توجه لهم تهمة ترويح أخبار كاذبة بسبب ترويحهم لمقطع ساخر من ارتفاع الأسعار^(٤٧). أما في المغرب الذي شهد اندلاع مجموعة من الحركات الاحتجاجية ضد ارتفاع الأسعار، فقد حرصت قوات الأمن على فضها في بداياتها الأولى، خوفا من تبلورها في أشكال حاشدة مماثلة لتلك التي أشعلت حركة ٢٠ فبراير في ٢٠١١، وكمثال لذلك، منع السلطات مظاهرات في ٢٩ مايو ٢٠٢٢ في الرباط، دعت إليها الجبهة الاجتماعية^(٤٨)، إلا أن الجبهة استطاعت تنظيم مظاهرات أخرى ضد الغلاء في أقاليم متفرقة، كان أهمها مظاهرات ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢. أما في تونس التي شهدت أكبر هذه الاحتجاجات، فقد تجاذب نشطاؤها اهتمام مزدوج، ارتبط جزؤه الأول بأزمة الغلاء، وجزؤه الثاني بالأزمة السياسية التي افتعلها الرئيس قيس سعيد بعد إقدامه على الاستفراد بالسلطة السياسية، عقب إعلانه حل كل من الحكومة والبرلمان، رغم أن الشعارات التي تم رفعها خلال الاحتجاجات انصب اهتمامها على ارتفاع الأسعار أكثر من الانشغال بقرارات الرئيس ضد خصومه السياسيين. وهكذا، رفع المتظاهرون في أواخر مارس ٢٠٢٢، شعارات ساخطة على ارتفاع الأسعار، مثل: "يا مواطن يا موجهوع، زاد الفقر زاد الجوع"، و "يا حكومة العار، اشتعلت الأسعار"، و "المجاعة على الأبواب والحاكم بأمره مهتم بالاستشارة"^(٤٩)، وذلك قبل أن يستعيد هؤلاء المتظاهرون شعار "ارحل" رمز ثورة ٢٠١١، في مظاهرتهم في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٢، رفعوا خلالها شعار "ارحل" و "يسقط يسقط الانقلاب"^(٥٠). وهو ما يؤكد بجلاء أن تداعيات أزمة التضخم العالمي قد أدخلت المجتمع والنظام السياسي في مواجهة جديدة؛ سمتها البارزة زيادة تدني الأوضاع السوسيو-اقتصادية لفئات عريضة من المجتمع؛ خاصة من الطبقة الوسطى، في مقابل عجز النظام السياسي عن الاستجابة الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من أعباء هذه الأوضاع، ما من شأنه أن يخلف

المزيد من الاتساع في الهوة بين هذه الشعوب ونظمها السياسية؛ من المنتظر أن ينتهي في حالة استمرار ارتفاع الأسعار لسنوات قليلة قادمة إلى تحفيز الدافع الثوري مرة أخرى لدى هذه الشعوب، تصديقا لنبوءات كل من ديفيد هيرست وديفيد شينكر وفريقه البحثي.

خاتمة

توخت الدراسة استخلاص مآل التحولات السياسية والسوسيو-اقتصادية الجارية في المنطقة العربية، في شقها المتعلق بحدود تأثيرها بالأزمات الاقتصادية العالمية التي وسمت النظام الدولي منذ اندلاع أزمة وباء كورونا المستجد في مطلع العام ٢٠٢٠، مركزة على فحص مدى تماثل سوء الأوضاع التنموية التي أفرزتها هذه الأزمات مع نظيرتها التي أدت إلى اندلاع ربيع ٢٠١١، وذلك بهدف إبراز احتمال اندلاع موجة ثالثة من الثورات العربية في خضم التحولات الجارية. وقد استخلصت من تتبع عوامل التماثل أن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي ما تزال نفسها تحرك المنطقة العربية رغم مرور عقد ونيف عليها، وأهمها متعلق بالتفاوتات السوسيو-اقتصادية الراسخة في معظم هذه الدول، لاسيما منها الدول غير النفطية، والتي بقدر ما حرك تدهور الأحوال المعيشية شعوبها للانتفاض والثورة على النظم السياسية القائمة في ٢٠١١، فإن استفحاله نتيجة انتشار موجة الغلاء العام نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والبتروولية بعد اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في مطلع العام ٢٠٢٢، من شأنه تغذية الحالة الثورية لهذه الشعوب، والدفع بها للثورة على نظمها السياسية التي عجزت عن تدعيم القدرة المعيشية لشعوبها للتخفيف من أعباء الأزمة عليهم.

تزامن تردي الأحوال السوسيو-اقتصادية للشعوب العربية بفعل انعكاسات الأزمات الاقتصادية العالمية ما بين ٢٠٢٠ و ٢٠٢٢، مع سيادة حالة من التدمير الشعبي من مآلات موجتي الربيع العربي السابقتين، وتحديدًا من نجاح الثورات المضادة التي قادتها أجهزة ما يعرف بـ "الدولة العميقة" للنظم السياسية التي تم إسقاطها في استعادة السلطة السياسية، وإن في أشكال تكيفية جديدة، كتمكن المؤسسة العسكرية المصرية من الهيمنة على السلطة السياسية بشكل مباشر في شخص الجنرال عبد الفتاح السيسي منذ يوليو ٢٠١٣، وتمكن نظيرتها في الجزائر من الحفاظ على السلطة الفعلية مع تغيير الواجهة المدنية للنظام بإسقاط الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتعويضه بالرئيس عبد المجيد تبون.

فإذا كان تزامن معاناة الشعوب العربية مع تردي أوضاعها المعيشية وهيمنة النظم السلطوية هو الذي حركها للاحتجاج ثم الثورة في موجتي ٢٠١١ و ٢٠١٨، فإن

نفس الوضع يعتبر اليوم أهم دافع يؤهلها للثورة من جديد، ولعله بصدد التبلور في شكل حركات احتجاجية، تتكون ركائزها الأساسية من أشخاص عاديين، يوحد بينهم الحرمان والحاجة، وموقفهم المناهض للنظم السياسية القائمة، ومن شأن توسع قواعدها بعد الاجتذاب الإرادي لفئات عريضة من أبناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة، باعتبارهم الأكثر تضررا من ارتفاع تكلفة الحياة، تقوية احتمال اندلاع موجة أو موجات جديدة من الربيع العربي في المستقبل.

لائحة الهوامش

- (١) - نفس الطرح دافع عنه الباحث جمال الشلبي في تحليله لأفق الاستقرار السياسي في العالم العربي، عندما أكد أن الأوضاع لن تستقر للقوى الثورية في الدول العربية حتى تمر بمراحل متلاحقة، تسفر عن استقرار نظم سياسية ترعى الحقوق والحريات وتعلي من شأن الإنسان. انظر: بسام نصار، التبشير بموجات جديدة من "الربيع العربي" على ماذا يستند؟، عربي ٢١، في ١٨/٠٢/٢٠١٨، شوهد في ١٣/٠٨/٢٠٢٢، متوفر على: <https://bit.ly/3qFhIz3>
- (٢) - مصلح خضر الجبوري، جذور الاستبداد والربيع العربي، (عمان (الأردن)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص ١٨٥.
- (٣) - صامويل هنتغتون، النظام السياسي في مجتمعات متغيرة، ترجمة حسام نايل، (بيروت، دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٧)، ص ٨٤.
- (٤) - للمزيد من التفاصيل؛ ينظر:
كرين بريتنن، "تثريخ الثورة"، ترجمة سمير الجلبي (بيروت، دار الفرابي، ٢٠٠٩).
- (5) - Charles Kurzman, *The Unthinkable Revolution in Iran*, 2e éd (Cambridge, Harvard University Press, 2005), 5-6 and 166.
- (6) - Niki Keddie, *Can Revolutions be predicted? Can their causes be understood?* » in : Keddie (ed.), *Predicting Revolutions* (New York, New York University Press, 1995), 3-26.
- (7) - Timur Kuran, *Privatetruths, public lies. The social consequences of preference falsification* (Cambridge, Harvard University Press, 1995), 135-190.
- (8) - François Chazel, «De la question de l'imprévisibilité des révolutions et des bonnes (et moins bonnes) manières d'y répondre», *revue européenne des sciences sociales*, numéro XLI-126 (2003), le 30 novembre 2009, consulté le 10 aout 2022, disponible sur : <https://doi.org/10.4000/ress.544>
- (9) - Jack Andrew Goldstone, « Why we could (and should) have foreseen the revolutions of

1989-1991 in the U.S.S.R. and Eastern Europe » in : N. Keddie(ed.), PredictingRevolutions, (New York, New York UniversityPress, 1995), 39-64.

(١٠) - سيسيل بيشو وآخرون، قاموس الحركات الاجتماعية، ترجمة عمر الشافعي (الجيزة (مصر): دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠١٧)، ٥٨ .

(١١) - شاكر، النابلسي، الفكر العربي في القرن العشرين: ١٩٥٠-٢٠٠٠ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص ١٠٨ .

(١٢) - عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ٦١ ..

(13)- Lin Noueihed and Alex Warren, The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution, and the Making of a New Era (New Haven, CT : Yale University Pressn, 2012), 11-23.

(14)- Zoltan Barany, How ArmiesRespond to Revolutions and Why ? (New Jersey : Princeton UniversityPress, 2016), 1-2. And:

أحمد تهامي عبد الحي، لماذا لم تنتبأ العلوم الاجتماعية بالثورات العربية؟، مجلة السياسة الدولية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، العدد ١٨٦، ٢٠١١)، ص ٤٦ .

(15)- Gregory GauseIII, Why Middle East Studies Missed the Arab Spring : The Myth of Authoritarian Stability, Foreign Affairs, Vol. 90, No. 4 (JULY/AUGUST 2011), <http://bit.ly/3ECIrjZ>.

(16)- Kevin Koehler and Jana Warkottsich, "Putting Institutions into Perspective: Two Waves of Authoritarianism Studies and the Arab Spring" (Paper prepared for the Panel Conceptualizing Autocracy, General Conference of the European Consortium for Political Research, Reykjavik, August 2011) <http://bit.ly/3gaaqhL>.

(17)- Seth, G.Jones, The Mirage of the Arab Spring : Deal with the Region you Have, Not the Region you Want, Foreign Affairs, vol. 92, no. 1 (January-February 2013), 58.

(18)- David, Hestrst, "Arab despots may have won the battle, but the struggle is not yet over", Middle East Eye, December 23, 2021, "accessed December 28, 2021". <http://bit.ly/3V1bYJv>.

(١٩) - ديفيد، شينكر وآخرون، واشنطن و " الربيع العربي " القادم: الاحتجاجات والأولويات، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط، ص. ٥، ٣ أكتوبر ٢٠٢١ (تاريخ الدخول: ٠٤ ماي ٢٠٢٢ <http://bit.ly/3THd9Ns>).

(٢٠) - لاطلاع أكثر على شكل هذه الحركات، ونمط القيادة والتحرك داخلها، انظر: أصف بيات، " الحياة السياسية: كيف يغير بسطاء الناس الشرق الأوسط؟ "، ترجمة أحمد زايد

(القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤).

(٢١)- جين هاريغان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، ترجمة أشرف سليمان (الكويت: مجلة عالم المعرفة، عدد ٤٦٥، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٨)، ص ١٤٠.

(22)- Samir AITA, Le retournement historique des économies arabes, Revue internationale et stratégique, no 86 (2012): 10.

(23)- Mohamed Anouar Moghira, L’Egypt en Marche : Les atouts, les espoirs, et les défis (1952-2015), (Paris, L’Harmattan, 2015): 16.

(24)-Eberhard Kienle, et Laurence Louer, Comprendre les enjeux économiques et sociaux des soulèvements arabes, Critique internationale, no 61 (2013): 12.

(25)-Derek Headey and Shenggen Fan, Anatomy of a crisis: the causes and consequences of surging food prices, Agricultural Economics, no 39 (2008) : 375–391.

(26)-Marco Lagi, Karla Z. Bertrand, et Yaneer Bar-Yam, "The food crises and political instability in North Africa and the Middle East", (Cambridge, New England Complex Systems Institute, 2011) : 1-15, <https://bit.ly/3YU33fA>.

(27)- Olfa Bouallegue, "Analyse économique des révolutions : Cas de la révolution Tunisienne", (Université Montpellier, Economies et finances, 2017) : 134.

(٢٨)- جين هاريغان، الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(29)- The Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), "COVID-19 : Economic Cost to the Arab Region," (New York : ESCWA, 2020), <http://bit.ly/3UBicA9>

(30)- Nations Unies, "Note de synthèse : L’impact de la COVID-19 sur la région arabe, Saisir l’occasion de reconstruire en mieux," (New York : Nations Unies, 2020). 4, <http://bit.ly/3V5G4vJ>.

(٣١)- ديفيد شينكر وآخرون، واشنطن والربيع العربي القادم: الاحتجاجات والأولويات، مرجع سابق، ص ٧،

(٣٢)- The World Bank, Global Economic Prospects June 2022, (Washington : The World Bank, 2022), 115.

(٣٣)- المعهد الوطني للإحصاء، "مؤشرات التضخم لشهر يونيو ٢٠٢٢، والبطالة للثلث الثاني من العام ٢٠٢٢"، (تونس: المعهد الوطني للإحصاء، ٢٠٢٢)، <http://bit.ly/3UPu5CO>.

(٣٤)- المعهد الوطني للإحصاء، "مؤشرات التضخم لشهر يونيو ٢٠٢٢"، المرجع نفسه.

- (٣٥) - البنك المركزي المصري، "معدل التضخم: العام والأساسي-يونيو ٢٠٢٢"، (مصر: البنك المركزي المصري، ٢٠٢٢)، <http://bit.ly/3On0Pko>.
- (36)- Ministry of Planning and Economic Development, "Macro- Note Series : Stable Unemployment rates in Q2 2022", (Egypt : Ministry of Planning and Economic Development, 2022), <http://bit.ly/3TLVBzu>, 1.
- (37)- Groupe de banque mondiale (Région Moyen-Orient et Afrique du Nord), "Algérie : Rapport de la suivi de la situation économique, renforcer la résilience en période favorable", (Algérie : Groupe de banque mondiale (Région Moyen-Orient et Afrique du Nord), printemps 2022), <http://bit.ly/3X9h1JT>, 11.
- (38)-Groupe de banque mondiale (Région Moyen-Orient et Afrique du Nord), "Algérie : Rapport de la suivi de la situation économique, renforcer la résilience en période favorable", DC 20433, (Washington, Groupe de banque mondiale, 2022), p 9.
- (39)-Haut-commissariat au plan, Note d'information relative à l'Indice des prix à la consommation (IPC) du mois de juin 2022, (Maroc : Haut-commissariat au plan, 2022), <http://bit.ly/3EkZaac>, 2.
- (40)-Haut-commissariat au plan, Note d'information relative à la situation du marché du travail au deuxième trimestre de 2022, (Maroc : Haut-commissariat au plan, 2022), <http://bit.ly/3tFjvSY>, 6.
- (41)- International labour organization (ILO), "Global Employment Trends for Youth 2022 : Investing in transforming futures for young people", WCMS_853329,(Geneve : International labour organization 2022), 261.
- (42)- Gladys Loprz-Acevedo and others, "How rising inflation in MENA impacts poverty", blogs worldbank, JUNE 30, 2022, "accessed, July 13, 2022", <http://bit.ly/3Aor0kU>
- (٤٣) - صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٢١"، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٢١)، <http://bit.ly/3UPB2Ug>، ٤٢ .
- (٤٤) - الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، "١٢٦ مليون.. رقم قياسي لعدد الفقراء في المنطقة العربية نتيجة الحرب في أوكرانيا"، (نيويورك: الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، (٢٠٢٢)، <http://bit.ly/3hTMNup>.
- (٤٥) - تم تداول الوبس بشكل واسع من طرف الناشطين المغاربة على منصتي فايسبوكوتويتتر، حيث حصد أكثر من مليوني متداول في متم غشت ٢٠٢٢، وقد حمل الوبس بشكل علني مطلبتي أساسيين، أولهما رحيل رئيس الحكومة عزيز أخنوش الذي عين في هذا المنصب في شهر شتنبر من

نفس العام، وثانيا، ضرورة عودة سعر الغاز والغاز إلى ٧ درهم مغربي، والبنزين إلى ٨ درهم، كتعبير عن الرفض الشعبي لارتفاع سعر المادتين تواليا إلى ١٦ و ١٨ درهم في متم شهر غشت.

(٤٦) - وسم " ثورة الغلابة " .. دعوات لتنظيم مظاهرات في مصر احتجاجا على سوء إدارة السيسي للأزمة الاقتصادية، موقع أورو نيوز، ٢٣ مارس ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ٧ يوليو ٢٠٢٢)،

<http://bit.ly/3EC1pGz>

(٤٧) - محمد سامي، آخرهم " ظرفاء الغلابة " .. هل أصبحت " خفة الظل " ثقيلة على النظام بمصر؟، الجزيرة نت، ٢٤ أبريل ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ١٤ يونيو ٢٠٢٣)،

<https://bit.ly/43X0kUS>

(٤٨) - عبد الإله الشبل، الأمن يطوق " الجبهة الاجتماعية " بقلب البيضاء في وقفة ضد الغلاء،

موقع هسبريس، ٢٩ ماي ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ٦ يوليو ٢٠٢٢)، <http://bit.ly/3TMQRKf>،

(٤٩) - يا مواطن يا موجوع .. تظاهرة تونسية ضد غلاء الأسعار واحتكار السلطات، موقع قناة

الحرّة، ١٣ مارس ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ٦ يوليو ٢٠٢٢)، <http://bit.ly/3TNKx4S>،

(٥٠) - آلاف التونسيين يتظاهرون ضد سياسة قيس سعيد ويحتجون على غلاء المعيشة، موقع

فرانس ٢٤، ١٥ أكتوبر ٢٠٢٢، (تاريخ الدخول: ٧ يوليو ٢٠٢٢) <http://bit.ly/3hVZ3us>